**أسس الأخذ بالشفافية الادارية**

 هناك عدد من الاسس التي اعتمدت للاخذ بالشفافية الادارية نتناولها بالبحث فيما يأتي:-

**اولا ً : ديمقراطية النظام السياسي والسعي نحو ديمقراطية تشاركية .**

 ان التوجه الى الشفافية الادارية مرتبط بالنظم الديمقراطية حيث انه من غير المتصور ان تقوم الادارة في الانظمة الاستبدادية او البوليسية بالسماح للافراد بالاطلاع على مافي حوزتها من ملفات او تقبل طلباتهم لمناقشتها في الاسباب والبواعث وراء مايصدر عنها من قرارات تمس بشكل او باخر حقوق او حريات المتعاملين معها ومراكزهم القانونية ، فهناك علاقة طردية بين الشفافية والديمقراطية ، حيث تتعزز الاولى كلما اتجه النظام السياسي نحو توسيع قاعدة الديمقراطية على جميع المستويات وصولاً الى حكم الشعب لصالح الشعب شكلاً وموضوعاً من خلال مظاهر حقيقية لهذه الغاية المرتجاة لا بالاقتصار على الاعتراف والسماح بالتعددية الحزبية وتداول السلطة من خلال الانتخابات الدورية ، وانما بتحويل الفرد الى عنصر اساسي في عملية صنع القرارات متى ما امتلك القاعدة المعرفية التي تعزز قدرته على التعبير عن رأيه والمبنية على شفافية عمل مؤسسات الدولة وفي مقدمتها الادارة باعتبارها الاكثر قرباً واحتكاكاً به.

 ان تسليط الضوء على العمل الحكومي وجعله واضحاً ومعروفاً لجميع الافراد من خلال اتاحة المعلومات الخاصة بالنشاط الذي تقوم به، يعد شرطاً من شروط مشاركة الافراد في الديمقراطية ودلالة على حسن سير النظام في الدول[[1]](#footnote-1).

 ومن هنا نجد ان الدول الديمقراطية تتجه نحو التقليل من مبدأ السرية فيما يخص النشاط الاداري وتتجه بصورة اكبر وبوتيرة متسارعة نحو اتاحة المعلومات لجمهور المتعاملين مع الادارة بطريقة تجعل الهيئات العامة اكثر قرباً وفاعلية في انجاز اعمالها[[2]](#footnote-2)، فالتطور في الدور الذي يلعبه المواطن يجعله لايكتفي بالمشاركة في الانتخابات من خلال الادلاء بصوته دون ان يكون له دور في صياغة الاحداث اللاحقة , والمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم [[3]](#footnote-3).

 فالديمقراطية منهج حياة لايقتصر على هيئات الدولة المختلفة وانما يتعداها الى كل مظاهر المجتمع ، وهي تتجه الان نحو المشاركة الفاعلة للفرد في مختلف المجالات باعتباره عنصراً مهماً فيها ومساهماً في مختلف مظاهرها ، ومن النشاط الاداري من خلال الرقابة عليها مما يتطلب الشفافية في هذا المجال تلبيةً لمتطلبات انجاح الرقابة الشعبية وتفعيلها [[4]](#footnote-4) .

 هذا من جانب ، كما انه يؤدي من جانب اخر الى تطور العلاقة بين الادارة والافراد، فيما يخص مسألة المشاركة في اتخاذ القرار وهو مايعبر عنه عند وصف النظام الديمقراطي بانه الذي يحقق مشاركة غالبية الشعب في شؤون السلطة على نحو فعال حقيقي بحيث تكون الكلمة العليا للشعب [[5]](#footnote-5).

 اذ ان الديمقراطية لايمكن ان تكون حقيقة ممكنة ما لم يمتلك الافراد الكثير من المعلومات ، ذلك ان الجمهور متى ما كان جاهلاً وغير محنك سياسياً قد يتم استغلاله لتشويه العملية الديمقراطية التي هي دائماً بحاجة الى جماهير واعية ان اريد لها البقاء [[6]](#footnote-6) .

 وان كان لايزال المظهر الانفرادي لاتخاذ القرارات الادارية هو السائد حيث لايشارك الافراد في اتخاذ القرارات الا في حالات معينة ، الا ان التوسع الافقي في مجال عمل الادارة يقتضي مشاركة اكبر في مجال التشاور والاطلاع على الاراء قبل اتخاذ القرارات[[7]](#footnote-7).

 حيث ينعكس هذا على فاعلية الاعمال الادارية كما ويعمل على استبعاد حالات التعسف في استعمال السلطة مادام القرار يصدر بناءً على وجود اتصال حقيقي بين الطرفين، وهذه هي الحجة التي تقوم عليها المطالبة بالشفافية في العمل الاداري ، فالفرد يجب ان يكون على اطلاع ومعرفة مسبقة بالاجراءات المزمع اتخاذها لكي يستطيع ان يقيم ويقوم السياسات والبرامج الحكومية [[8]](#footnote-8) .

 فمتى ما كانت المعلومات التي تعرف بالواقع والاهداف التي تسعى للوصول اليها السلطة التنفيذية من خلال اداراتها المختلفة متاحة سواء بناء على طلب او بالتزامها باتاحتها للكافة بمبادرة منها امكن القول بواقعية التقييم الذي سيعود لاحقاً من قبل جمهور الافراد سواء عند التعبير عن رأيه او الادلاء بصوته،فلا ديمقراطية دون مد المواطن بالمعرفة وفي مقدمتها اقرار الشفافية في نطاق العمل الاداري لما يوفره من امكانية مد المواطن باكبر كمية ممكنة من المعلومات [[9]](#footnote-9) ، تحقيقاً لسيادة شعبية حقيقية ، ذلك ان جهل افراد الشعب بما يحيطهم من نشاط حكومي يفرغ هذا المبدأ من محتواه وينقلنا الى ديمقراطية شكلية خاوية المحتوى .

 وان كان هناك من يدعو الى الاخذ بالنموذج النخبوي في الديمقراطية بدلاً من الاعتماد على الدعم الجماهيري باعتبار ان التزام النخبة بالمثل الديمقراطية يحقق نتائج افضل على صعيد الاستقرار السياسي ، الذي قد يتعرض للهدم في احوال قبول زيادة فاعلية المواطن العادي [[10]](#footnote-10).

 الا ان التسليم بهذه الاراء يتعارض مع حقيقة التحولات الكبيرة في تحسين المهارات والموارد السياسية للجمهور بفعل وسائل الاعلام والتعبئة المعرفية جعلته يصل الى درجة من الاكتفاء بدلاً من الاعتماد على النخبة والجماعات المرجعية [[11]](#footnote-11)، هذا دعا الى اعادة النظر في النموذج النخبوي والاتجاه الى الديمقراطية التشاركية والتي تفرض الشفافية في اقصى درجاتها[[12]](#footnote-12)،على اعتبار ان السماح بتداول المعلومات يساهم في تكريس تقييم السلطة وتداولها ، مما دعا الى النص على التزام الادارة بالكشف عن ملفاتها مراعاة لمقتضيات الديمقراطية بحيث تجعل المواطن شريكاً فعالاً في تفعيل نشاط الادارة ورقيباً على اعمالها وبالتالي جعل الشفافية هي الاصل والسرية هي الاستثناء في بعض الاحوال منها حماية امن الدولة والحياة الخاصة للافراد.

1. #  Roy Peled and Yoram Rabin , The constitutional rights to Information, [Columbia Human Rights Law Review, Vol. 42, No. 2, 2011](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1706606##) , p.360.

 [↑](#footnote-ref-1)
2. Guy Scoffoni , Le droit à l'information administrative aux États-Unis, préface de Venezia Jean-Claude , Editions Economica , Paris, P.10 . [↑](#footnote-ref-2)
3. رسل جيه .دالتون ، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية (الرأي العام والاحزاب السياسية في الولايات المتحدة و بريطانيا العظى والمانيا الغربية وفرنسا) ، ترجمة د.احمد يعقوب المجدوية ومحفوظ الجبوري، ط1، دار البشير ، عمان ، 1996، ص24. [↑](#footnote-ref-3)
4. Michel Prieur ,La convention d'Aarhus, instrument universel de la démocratie environnementale, [Revue Juridique de l'Environnement](http://www.persee.fr/collection/rjenv) ,Vol 24 , [N 1](http://www.persee.fr/issue/rjenv_0397-0299_1999_hos_24_1?sectionId=rjenv_0397-0299_1999_hos_24_1_3592),1999, p15 . [↑](#footnote-ref-4)
5. جورج بوردو ، الديمقراطية ، ترجمة سالم نصار ، منشورات دار الاتحاد ، بيروت ، 1963 ، ص 15. [↑](#footnote-ref-5)
6. رسل جيه دالتون ، المصدر السابق ، ص29 ومابعدها. حيث يشير الى آراء لوك ، جون ستيوارت مل وتوكفيل في هذا السياق والتي ترى في امتلاك الجماهير للمعلومات والحنكة السياسية متطلبات اساسية لنظام ديمقراطي ناجح. [↑](#footnote-ref-6)
7. Bénédicte delaunay ,L'amélioration des rapports entre l'administration et les administrés, préfact de Christian Debouy, L.G.D.J ,Paris, 1993 , p.154 [↑](#footnote-ref-7)
8. François Rangeon et  [Jean Laveissière](https://www.amazon.fr/s/ref%3Ddp_byline_sr_book_2?ie=UTF8&text=Jean+Laveissi%C3%A8re&search-alias=books-fr&field-author=Jean+Laveissi%C3%A8re&sort=relevancerank). Op . cit , p 87 . [↑](#footnote-ref-8)
9. Guy Scoffoni, op . cit , P.11 . [↑](#footnote-ref-9)
10. توماس داي وهارمون زايغلر، اشار اليهم رسل جيه.دالتون ، المصدر السابق ، ص32 ومابعدها. [↑](#footnote-ref-10)
11. رسل جيه.دالتون ، المصدر السابق ، ص34 ومابعده. [↑](#footnote-ref-11)
12. Guy Scoffoni, P.14 . [↑](#footnote-ref-12)